جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية
شعبة علوم التربية

السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

محاضرة 11: طرق علاج ظاهرة الفساد

مقدمة:

تسعى الحكومات والمجتمعات لمكافحة ظاهرة الفساد من أجل الوصول الى تحقيق أهافها التنموية في جميع المجالات. لذلك هي دائما تبحث في الآليات والطرق والتدابير الوقائية والردعية اللازمة للحد من هذه الظاهرة. وتعدد هذه الآليات والطرق وتتنوع. وسيتم التطرق الى بعض الطرق لعلاج ظاهرة الفساد من منظور ديني، سياسي، اقتصادي، تشريعي، اداري، الانتماء.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على علاج الفساد من منظور ديني
- التعرف على علاج الفساد من منظور سياسي
- التعرف على علاج الفساد من منظور اقتصادي
- التعرف على علاج الفساد من منظور قانوني وتشريعي
- التعرف على علاج الفساد من منظور رقابي
- التعرف على علاج الفساد من منظور قضائي

المكتسبات القبلية:

يفترض بالطالب ان تكون لديه معرفة سابقة بـ:

- اثار الفساد على المجتمع
- اليات محاربة الفساد من طرف الهيئات الدولية والوطنية

المحتوى التعليمي:

1- علاج الفساد من منظور ديني
2- علاج الفساد من منظور سياسي
3- علاج الفساد من منظور اقتصادي
4- علاج الفساد من منظور تشريعي
5- علاج الفساد من منظور رقابي
6- علاج الفساد من منظور قضائي

1- علاج الفساد من منظور ديني:

يعتبر الفساد في الدين الإسلامي من المحرمات ومن الجرائم التي تُلحق اضرارا كبيرة بالفرد والمجتمع. ويحثّ الإسلام على ضرورة الالتزام بالنزاهة والشفافية والأخلاق في المعاملات الإنسانية والتجارية والإدارية واحترام القيم. ويأتي العلاج الديني لظاهرة الفساد كجزء من مجموعة وسائل تلجا اليها الدولة والمجتمع، من خلال الحلول والآليات المستمدة من المبادئ الدينية التي تشدد على الاستقامة والنزاهة ومحاربة الغش.

تُعدّ القيم بصفة عامة الأساس والركيزة الأولى لحياة مجتمعية سليمة وأيضا ولتطبيق الحكم الراشد. فهي تعمل كضابط اجتماعي غير رسمي، بما تتضمنه من معايير تنظم المجتمع وموجهات تساعد بقد بقوة في اتخاذ القرار ونجويه السلوك. وكل الشرائع السماوية تحث عليها والتحلي بها، لاسيما الدين الإسلامي. وتشمل هذه القيم الأمانة، النزاهة، العدالة واحترام حقوق الآخرين والاستقامة في التعامل مع الآخر سواء يتعلق الامر بالجوانب الإنسانية، أو المالية، أو السياسية، أو الادارية ، فضلاً عن تجنب الغش والإثم في الأعمال المالية والإدارية. إن هذه القيم أداة ذات نفوذ على الافراد –إذ ما تم احترامها– في مكافحة الفساد، حيث تعمل كدرع واق أمام كل وقوع كل الممارسات الفاسدة. ولذا، فإنه من الضروري ترسيخ هذه القيم ونشر وتعزيزها في المجتمع منذ التنشئة الأولى للفرد، والتمسك بها. **(القحطاني، 2023)**. ويستخدم الدين الإسلامي الآليات الشرعية لمكافحة الفساد في المجتمع تشمل الدعوة الى إقامة العدل والعدالة وتطبيق الحدود والعقوبات على المفسدين، بالإضافة الدروس التوعوية في المساجد وعلى القنوات التلفزيونية إلى تشجيع الناس على النزاهة والأمانة والصدق والعمل الصالح في الحياة العامة والخاصة. كما تشمل أيضاً تقديم النصح والمشورة لتعزيز الشفافية ومراقبة السلطة وتوجيهها لخدمة المصلحة العامة، بالإضافة إلى تشجيع البلاغ عن الفساد والممارسات المنحرفة.

2- علاج الفساد من منظور سياسي:

يشمل الآليات السياسية لعلاج ظاهرة الفساد عدة أدوات لعل أبرزها إصدار قوانين صارمة تجرم الفساد وتعاقب على ارتكابه، إضافة إلى تشكيل هيئات مستقلة مختصة بمكافحة الفساد كقانون (06/01) لمكافحة الفساد وهيئة مكافحة الفساد في الجزائر، ومراقبة أداء الجهات الحكومية، كما يمكن استخدام آليات التشريع لتعزيز المساءلة والشفافية. هذه الأخيرة تتطلب نشر المعلومات حول الأنشطة الحكومية والقرارات المالية وسير العمل. يمكن استخدام التكنولوجيا، مثل بوابات البيانات المفتوحة، لتسهيل الوصول إلى المعلومات. كما أن **المساءلة** يجب أن تكون وفق آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الفساد، مثل إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد. **(Transparency International, 2020)**. بالإضافة إلى توفير الحماية الكافية للمبلغين عن الفساد وتشجيع افراد المجتمع على الإبلاغ عن أي حالات فساد محتملة. ومن جهة أخرى من الضروري ان تعزز الدول الشراكات مع المنظمات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأخرى. علاوة على ذلك، يتعين أيضا تعزيز الشفافية في العمل الحكومي وتعزيز الحكم الراشد لضمان تسير الموارد العامة بشكل فعال وفقًا للمعايير المهنية والعدالة الاجتماعية. وبالتالي، ينبغي التركيز على تعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وبناء آليات قوية للمساءلة. كما تشمل الآليات السياسية لمكافحة تحديث القوانين المتعلقة بالفساد لتكون أكثر صرامة. إضافة الى تعزيز النظام القضائي، إذ يجب أن تكون هناك استقلالية كاملة للسلطة القضائية لضمان عدم تدخل القوى السياسية أو ذوي النفوذ في محاسبة الفاسدين. **(World Bank. 2018)**

إن التصدي لظاهرة الفساد بأشكاله يتطلب إرادة وعزيمة سياسية والتزاما من جميع الأطراف الفاعلين في المجتمع بما في ذلك الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، فالجميع يجب ان يلتزم بأداء دوره وتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه مكافحته. وقد تواجه الحكومات تحديات كبيرة في محاربة الفساد في غياب أو ضعف الآليات كعدم تطبيق القانون بصرامة وطغيان سلطة الوظيفة

والنفوذ وكذا ضعف المنظومة القيمية للمجتمع. لذلك من الأهمية بمكان أن يتجند الجميع افرادا ومؤسسات حكومية أو مدنية لمحاربة هذه الظاهرة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمجتمع.

3- علاج الفساد من منظور اقتصادي:

يتطلب معالجة ظاهرة الفساد من الجانب الاقتصادي استراتيجيات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال، مما يقلل من الفرص المتاحة للفساد. وهناك العديد من الآليات التي تلجأ اليها الدول لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن بين الآليات التي يتم بها مكافحة الفساد هو التقييم الاقتصادي لبرامج مكافحة الفساد، ويُعد ذلك ضروريا لقياس فعالية السياسات والإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة، حيث يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية لتقييم برامج مكافحة الفساد، بما في ذلك تحليل التكلفة والفائدة وتقييم الآثار الاقتصادية المتوقعة من هذه البرامج. ويساهم التقييم الاقتصادي أيضًا في تحديد النقاط الضعيفة في البرامج الحالية وتحسينها بما يتناسب مع الهدف المرجو منها. حينها، يتم تحديد القضايا العالقة والمحتملة وتعزيز القدرة على تتبع وفهم آثار البرامج المكافحة. يمثل التقييم الاقتصادي أداة قوية لقياس النتائج المحققة من برامج مكافحة الفساد، والتنبؤ بالتأثيرات المستقبلية. كما يوفر التقييم الاقتصادي للبرامج الحالية والمستقبلية معرفة عملية ودقيقة للسياسات العامة والمؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد. وبذلك، يساعد التقييم الاقتصادي في تعزيز جهود مكافحة الفساد وضمان تحقيق أقصى قدر من النتائج المرجوة والفوائد الاقتصادية الإيجابية. وبهذا هو يعزز الشفافية ويعمل على تطوير بيئة نزيهة مساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

(قابيل وآخرون، 2022؛ سلطان، 2022؛ سماحة، 2022)

ويمكن للحكومات اللجوء الى آليات تُعدّ جد فعالة لمكافحة الفساد منها:

– تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص لاسيما في مجال الاستثمار. فكلما كانت الإجراءات أكثر تنظيما وسرعة، زادت فرص الشفافية وانخفضت فرص الفساد.

التحول الرقمي باستخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الاقتصادية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات ومتابعتها.

– المراجعة المالية المستقلة من خلال إنشاء هيئات مستقلة لمراجعة الحسابات وتدقيق النفقات العامة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

– فتح الأسواق من خلال تقليل العقبات والعراقيل أمام المستثمرين لاسيما الجدد، مما يخلق بيئة تنافسية قوية تقلل من فرص الفساد.

– العطاءات والمناقصات العامة التي يجب أن تتم عبر عمليات شفافة وتنافسية، حيث تفتح المجال لمختلف الشركات والمؤسسات، مما يعزز من تحقيق أفضل الأسعار والقيمة المتوقعة.

– زيادة الأجور والمكافئات للعمال والموظفين، إذ من شأنه أن يقلل من الدوافع للفساد. يكما مكن أن تكون الرواتب الجيدة حافزًا محركا للحد من الفساد الوظيفي.

– تحفيز الأداء الإداري بتقديم مكافآت للموظفين العموميين الذين يظهرون أداءً استثنائيًا في مكافحة الفساد.

(United Nations Development Programme (UNDP), 2008)

إن معالجة الفساد من منظور اقتصادي تتطلب تكامل الجهود بين جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وتطبيق الآليات المتاحة وابتكار أخرى لتعزيز الشفافية في النظام الاقتصادي وخلق بيئة اقتصادية محفزة للاستثمار النزيه والعادل الذي يراعي المصلحة العامة.

4- معالجة الفساد من منظور تشريعي:

تتضمن الأطر القانونية والتشريعية لمكافحة ظاهرة الفساد مجموعة من الإجراءات التشريعية والقانونية التي تهدف إلى مكافحة الفساد تقييد انتشاره. وتشمل هذه الأطر القانونية والتشريعية ما يلي:

- قوانين تصف الأفعال المتعلقة بجرائم الفساد وتحديدها وتحديد العقوبات اللازمة والمناسبة لها، كالسجن وغرامات مالية تتناسب وحجم الفساد.
- قوانين تضمن حماية المبلغين عن الفساد وتشجع الافراد المبلغين عنه.
- قوانين تقدم وتدعم حماية المتضررين من الفساد.
- تقديم آليات واجراءات قانونية فعالة للرقابة والمراجعة التي تضمن تطبيق القوانين والتشريعات بشكل صحيح وعادل.
- تعزيز التعاون بين الدول وبين المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد بشكل شامل وفاعل.
- توفير الأدوات اللازمة لمكافحة الفساد بشكل فعال، مثل جمع الأدلة والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفساد وتقديمها إلى القضاء.
- تعزيز النشر الواسع للمعلومات حول مكافحة الفساد وتوعية الجمهور بضرورة مشاركتهم في هذه الجهود، لضمان المساواة والعدالة والشفافية في المجتمعات. **(علي،2021)**

لا يكفي وجود ترسانة قانونية وآليات تشريعية لمكافحة الفساد والفاسدين، ولكم من المهم جدا أن تطبق هذه القوانين بصرامة بصورة عادلة، إذ انه يجب أن يتم معاقبة كل مرتكب لسلوك منحرف وفاسد فالقانون فوق الجميع. إن تطريق القانون بفعالية من شأنه ان يردع كل من يحاول ان يمس بالمصلحة العليا للبلاد والمجتمع.

5- معالجة ظاهرة الفساد من المنظور الرقابي:

تُعد الرقابة وما تتضمنه من أجهزة وآليات رقابية أداة وقائية تستخدمها الدول لمكافحة الفساد. أن الهيئات الرقابية التي تنشئها الدول يجب أن تكون ذات استقلالية وأن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية وأن تكون لها كامل الصلاحية بموجب القانون في الرقابة المالية والقانونية على الأموال العامة. والممتلكات المشبوهة وفي هذا الشأن يمكن لمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية أن يكون له الدور الفعال في مكافحة الفساد. **(حزيط، 2023)**

تقوم الأجهزة الرقابية بعملية مراقبة وتفتيش دوري أو مفاجئ للمؤسسات الحكومية والهيئات والخاصة للوقوف على أنشطتها ومدى التزامها بتطبيق القوانين المنظمة للنشاط، ومن جهة أخرى تقييم مدى استخدام هذه المؤسسات والهيئات للموارد العمة بشكل يحقق المصلحة العامة بعيدا عن الشبهة والسلوكات المنحرفة التي تتصف بالفساد.

6- معالجة الفساد من المنظور القضائي:

يُعدّ القضاء أداة ومن أدوات الدولة الذي يضمن تنفيذ القوانين وتطبيق العقوبات على الافراد لمخالفتها والمتورطين في ارتكاب جرائم الفساد. وذلك لضمان حماية المال العام وتحقيق المساءلة وحماية الافراد وحقوقهم، من خلال عمليات المحاكمة العلنية وشفافية الإجراءات، مما يعزز الثقة في النظام القانوني. لذلك فإن تعزيز دور القضاء واستقلاليته وتحسين كفاءته يعتبر ضرورة في مكافحة الفساد وضمان سلامة المجتمع وتقدمه. وتتضمن الآليات القضائية لمكافحة الفساد العديد من الاجراءات والأدوات القانونية التي تسهم في مكافحة هذه الظاهرة. من بين تلك الآليات:

- تشريعات مكافحة الفساد والتي تهدف إلى تقديم العقوبات اللازمة للمتورطين في الفساد.
- توفير وسائل التحقيق والاستجواب ومتابعة القضايا المتعلقة بالفساد.

– التنسيق بين مع الأجهزة الرقابية المعنية والهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

– التدريب والتأهيل المستمر للقضاة والمحامين المختصين بمكافحة الفساد.

تعتمد الآليات القضائية على وجود قضاء مستقل ونزيه قادر على تطبيق القانون دون تدخلات أو ضغوط أو فساد. هذه الآليات تضمن الحماية القانونية للمواطنين وتعزز النزاهة والعدالة في المجتمع. إضافة إلى ذلك، تسعى الآليات القضائية لمكافحة الفساد إلى تعزيز التوعية بأخطار الفساد وتثقيف الناس حول سبل الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة.

تقوم هذه الآليات بتنظيم حملات توعوية وتثقيفية على مستوى المجتمع، من خلال تنفيذ برامج وورش عمل تستهدف جميع فئات. كما تعمل الآليات القضائية على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، حيث تُنسق هذه الآليات مع المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وتعمل على تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة للدول الأخرى. يهدف هذا التعاون الدولي إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد وتحقيق العدالة على المستوى العالمي. **(عدنان، 2022؛ صالح، 2020)**

ولتعزيز دور القضاء في مكافحة الفساد، تهتم المؤسسات القضائية بتطوير آلياتها وأدواتها من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة كاستخدام الذكاء الاصطناعي بغرض الوصول الى المعلومة والأدلة بسرعة وتحليلها للكشف عن الجرائم ومرتكبيها.

كما أن تطوير أداء الأعوان المختصين التابعين للمؤسسة القضائية بجمع المعلومات والأدلة يضمن الاحترافية في التحقيق والوصول الى الفاسدين. فالشرطة القضائية مثلا تعمل تحت اشراف السلطة القضائية مهمتها التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة المشتبه بهم والقبض عليهم وتنفيذ الاحكام عليهم.

قائمة المراجع:

إسماعيل، علي سيد إ. (2021). تقنية البلوك تشين Blockchain آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة. *Al Qasimia University Journal of Islamic Economics,* 1(1), 147-1

حزيط، محمد. (2023). محاضرات مقياس مكافحة الفساد. file:///C:/Users/L390/Downloads/

عدنان، علي الزبر، محمد. (2022). تحقيق العدالة الجنائية الدولية: دراسة في نطاق القضاء الوطني. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

صالح، فرحان، هيثم (2020). إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القحطاني، ناصر نورة. (2023). القيم الاجتماعية وعلاقتها بدعم دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في الحد من الجريمة لدى طلاب الجامعات السعودية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 10(3)، 75-120

قابيل، عبد الرحمن وآخرون. (2022). نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المُقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(4)، 467-530

سلطان، محمد عبد الحميد، رانيا. (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(1)، 77- 150

سماحة، المهدي، الشحات عبد الخالق وآخرون. (2022). أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية على مستوى جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(2)، 301-340 .

- OECD. (2017). Anti-Corruption Reforms in Eastern Europe and Central Asia. Progress and challenge 2016- 2019
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports
- Transparency International. (2020). Corruption Perceptions Index.
https://www.transparency.org/en/cpi/2020
- United Nations Development Programme (UNDP). (2008). Corruption and development: The Role of International Organizations.
https://www.undp.org/publications/corruption-and-development-primer
- World Bank. (2018). Worldwide Governance Indicators.
https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators